جامعة ع.ميرة بجاية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مختبر الاقتصاد والتنمية (LED)

فرقة البحث (PRFU) (F02N01UN060120220003)

الصدمات النفطية، السياسة النقدية وأداء المنظمات: أي علاقة لأي تأثير على الاقتصاد الجزائري؟

تنظم مؤتمرًا دوليًا بعنوان:

الصدمات الخارجية، السياسات الاقتصادية وأداء المنظمات

رئيس المؤتمر
أ.د. موفق نصر الدين
رئيس اللجنة العلمية
أ.د .قانة ابراهيم
رئيس اللجنة المنظمة
أ.د. بوخزر حميش نصيرة

رؤساء الشرف
- أ.د بن يعيش عبد الكريم (رئيس جامعة بجاية)
- أ.د.أوقاسي كمال (عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)

ديباجة الملتقى

خلال القرن العشرين، عانى الاقتصاد العالمي من صدمات كبيرة ناجمة عن الصدمات النفطية وعدم الاستقرار في أسعار السلع العالمية، وتوترات الأسواق المالية، وتباطؤ النمو العالمي، مصحوبة بسياسات نقدية تيسيرية. لقد فرضت هذه الأحداث تحديات جديدة على المنظمات على المستوى الدولي. وفي الواقع، كان لهذه الأحداث من الأزمات المالية والاضطرابات الجيوسياسية والتقلبات في أسواق السلع الأساسية والأوبئة وتغير المناخ تداعيات عميقة على أداء الشركات والمؤسسات المالية والحكومات، مما يضع قدرتها على التكيف والابتكار والازدهار في الظروف المتغيرة على المحك.

ولذلك، وفي مواجهة هذه التحديات، تلعب السياسات الاقتصادية دورا حاسما كإطار تنظيمي وحافز للنمو الاقتصادي. إن القرارات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية والتجارية والتنظيمية يمكن أن تؤدي إلى ضعف أداء اقتصادها. ونتيجة لذلك، تطورت السياسات الاقتصادية للاستجابة لهذه التحديات، بدءاً من تدخل الدولة إلى تحرير السوق وتعزيز التجارة الدولية، مع التركيز المتزايد على الاستدامة والإدماج الاجتماعي والمرونة الاقتصادية.

نعني بالصدمة التغيير المفاجئ والمهم والفريد وغير المتوقع [Bevan et al. (1991)]. ونقصد بالخارج السلوك الذي يمر عبر قطاع له علاقة ببقية العالم، ويؤثر على ميزان المدفوعات. فعندما تكون الصدمة الخارجية إيجابية، فإننا نتحدث عن "ازدهار"، وعندما تكون دون تكلفة، فإننا نتحدث عن "مكاسب غير متوقعة".

وبالتالي، تحدث الصدمات الخارجية عندما يتغير عامل خارجي بطريقة لا يمكن التنبؤ بها، مما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الداخلية. وبشكل عام، فإن الاقتصادات التي تعتمد على الموارد والأسواق الأجنبية تكون أكثر عرضة للاضطرابات الخارجية من غيرها. وكثيراً ما يميل صناع السياسات إلى إلقاء اللوم على هذه الاضطرابات في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية. ورغم أن هذا قد يكون مبررا ببعض السمات الهيكلية السائدة، فإن هذا لا يعني أن الصدمات الخارجية هي المسؤولة الوحيدة عن هذا التقلب.

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، تم تحليل تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد الكلي من خلال إطار ما يسمى بنظرية "المتلازمة الهولندية "، التي صاغها في البداية اقتصاديون يعملون على تحليل رد فعل البلدان المتقدمة على زيادة أسعار النفط في عام 1973، وكان "ناجحًا" للغاية لدرجة أنه امتد ليشمل تحليل ردود أفعال الاقتصاد الكلي للبلدان النامية تجاه الصدمات الخارجية.

واليوم، في عصر العولمة والترابط الرقمي، تواجه المنظمات مجموعة جديدة من التحديات الخارجية. تختلف استجابات السياسات للصدمات الخارجية من بلد إلى آخر. تنفذ بعض الحكومات سياسات التحفيز الاقتصادي، مثل تخفيضات أسعار الفائدة أو برامج الإنفاق العام أو السياسات النقدية التوسعية، للتخفيف من الآثار السلبية للصدمات الخارجية. ويتبنى آخرون تدابير الحماية التجارية أو سياسات التقشف في الميزانية لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتهم. ويمكن أن يكون لهذه السياسات آثار مباشرة على أداء المنظمات، حيث تؤثر على ظروف السوق وتكاليف الإنتاج وطلب المستهلكين.

ولذلك ندعو الباحثين إلى المساهمة في هذا الاستكشاف لفهم التأثيرات المحتملة على الاقتصاد الوطني والعالمي بشكل أفضل.

أهداف الملتقى

ستدرس أعمال المؤتمر الديناميكيات المعقدة التي يمكن أن توجد بين الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية وأداء المنظمات. وهي تهدف إلى جمع الباحثين والممارسين وصناع القرارات من جميع أنحاء العالم لاستكشاف التحديات والفرص الناشئة عن الصدمات الخارجية للمنظمات، والاستجابات السياسية والاستراتيجية الناتجة عنها. وبالتالي، يمكن أن توفر هذه الندوة منصة للتبادل والتعاون لإجراء دراسة شاملة للتفاعلات المعقدة بين الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية والأداء التنظيمي، وتحديد حلول مبتكرة ومستدامة لمواجهة هذه التحديات.

وفي هذا الإطار التحليلي سنحاول التحقق من النقاط التالية:

- تحليل آثار الصدمات الخارجية على المنظمات (الشركات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات العامة، الخ).
- استراتيجيات التكيف وصمود المنظمات للصدمات الخارجية.

• تقييم مدى فعالية استجابة السياسات الاقتصادية للصدمات الخارجية.

• السياسات الاقتصادية كقنوات إنتاج لعدم تناسق و تماثل تأثيرات الصدمات الخارجية.

• تحليل الارتباط الذي يمكن أن يوجد بين السيولة المصرفية وتمويل الشركات في ظل وجود صدمات خارجية.

• التنويع الاقتصادي كوسيلة لمواجهة الآثار السلبية للصدمات الخارجية.

ومن خلال متابعة هذه الأهداف، يمكن أن يكون لهذا المؤتمر تأثير كبير من خلال تقديم رؤى مهمة وتوصيات عملية لمساعدة المؤسسات على التعامل مع الصدمات الخارجية وتحسين أدائها في بيئة اقتصادية متغيرة باستمرار.

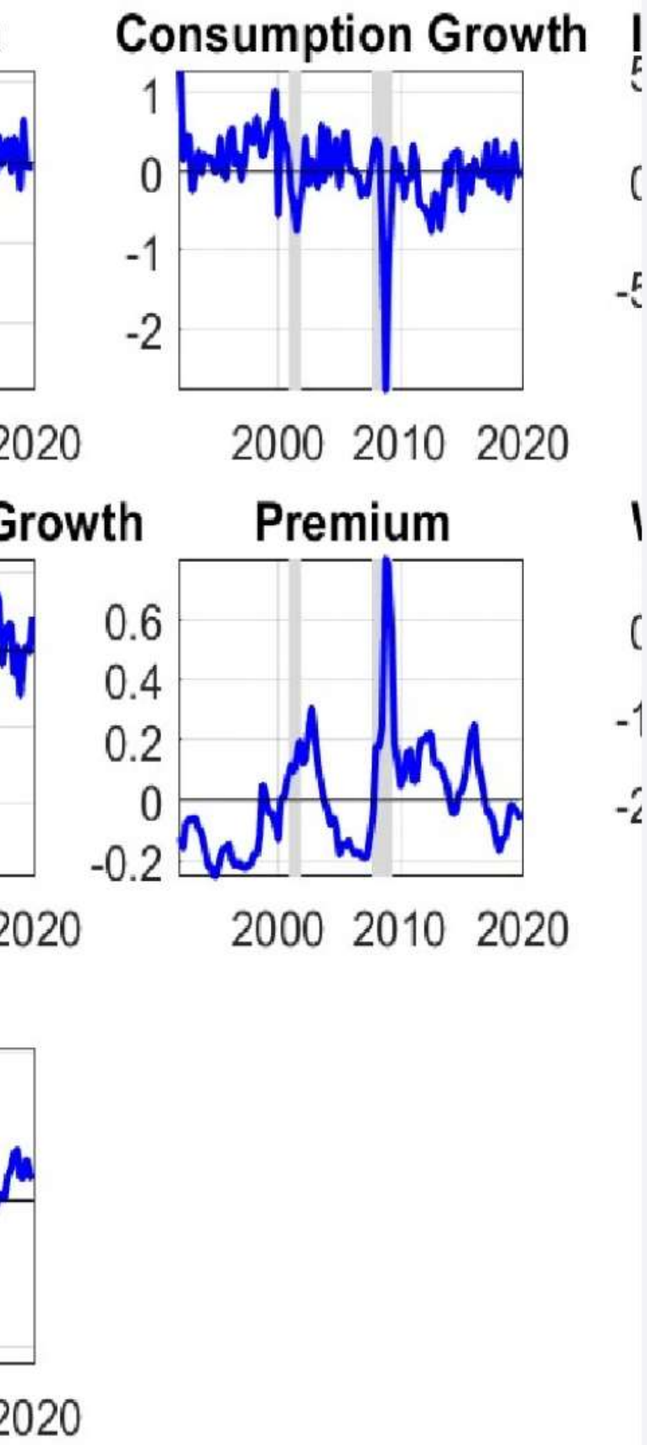

محاورالملتقى

قنوات انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الحقيقي

1 الموارد والأسواق الأجنبية

الاقتصادات التي تعتمد على الموارد والأسواق الأجنبية تكون أكثر عرضة للتغيرات المفاجئة في أسعار السلع الأساسية. فالاضطرابات الخارجية من غيرها أو تقلبات أسواق الصرف الأجنبي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على هذه الاقتصادات.

2 التجارة الدولية

الصدمات الخارجية يمكن أن تنتقل عبر قنوات التجارة الدولية، حيث تؤثر على الصادرات والواردات وميزان المدفوعات للبلد المتأثر. على سبيل المثال، انخفاض الطلب العالمي على صادرات البلد أو ارتفاع أسعار الواردات يمكن أن يؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي.

3 التدفقات المالية

الصدمات الخارجية يمكن أن تؤثر على التدفقات المالية الدولية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج. هذه التغيرات في التدفقات المالية يمكن أن تؤثر على سيولة الاقتصاد المحلي وأداء المنظمات.

إدارة الأزمات الاقتصادية الدولية: الفعالية والحدود

الحدود والتحديات

لكن هذه السياسات الاقتصادية لها حدودها وتحدياتها. فقد تكون غير كافية أو غير فعالة في بعض الحالات، وقد تؤدي إلى آثار جانبية غير مرغوب فيها. لذلك، هناك حاجة إلى تقييم مدى فعالية هذه السياسات في مواجهة الصدمات الخارجية.

السياسات الحمائية

يتبنى آخرون تدابير الحماية التجارية أو سياسات التقشف في الميزانية لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتهم. هذه السياسات تهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية للصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي.

السياسات التحفيزية

تنفذ بعض الحكومات سياسات التحفيز الاقتصادي، مثل تخفيضات أسعار الفائدة أو برامج الإنفاق العام أو السياسات النقدية التوسعية، للتخفيف من الآثار السلبية للصدمات الخارجية. هذه السياسات تهدف إلى دعم الطلب الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي.

الربط بين إنتاج الصدمات النفطية وتسيير السياسة النقدية وأداء المنظمات

1

الصدمات النفطية

التغيرات المفاجئة في أسعار النفط تعتبر أحد أهم الصدمات الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد الكلي.

2

السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورًا حاسمًا في التعامل مع آثار الصدمات النفطية، من خلال تعديل أسعار الفائدة والسيولة النقدية

3

أداء المنظمات

تؤثر السياسة النقدية المتبعة على ظروف السوق وتكاليف الإنتاج وطلب المستهلكين، مما ينعكس على أداء الشركات والمؤسسات.

مساهمات المؤسسات في التنويع الاقتصادي في حالة الاقتصادات الريعية

التحديات والفرص

إن عملية التنويع الاقتصادي تواجه تحديات كبيرة لكنها تمثل أيضًا فرصًا هامة لتعزيز المرونة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

دور المؤسسات

المؤسسات العامة والخاصة لها دور محوري في تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتعزيز الابتكار والتنافسية، مما يساهم في تنويع الاقتصاد.

التنويع خارج الموارد الطبيعية

في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، يعتبر التنويع الاقتصادي خارج هذه الموارد أمرًا حيويًا لتقليل التعرض للصدمات الخارجية.

استراتيجيات التنويع خارج الموارد الطبيعية: النطاق النظري والتجريبي

زيادة التعقيد الاقتصادي

تطوير قدرات إنتاجية متنوعة وذات تعقيد تكنولوجي أعلى يساهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

تنويع الصادرات

التوسع في تصدير منتجات وخدمات متنوعة بخلاف الموارد الأساسية يساعد على تقليل اعتماد الاقتصاد على مصادر محدودة للعملات الأجنبية.

التنويع الصناعي

تطوير قطاعات صناعية متنوعة بخلاف الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية، مثل التصنيع والتكنولوجيا والخدمات، يساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل التعرض للصدمات الخارجية.

التوجهات النظرية الجديدة في أوقات الأزمات الاقتصادية الدولية

الاقتصاد السلوكي

يدرس كيف تؤثر العوامل النفسية والاجتماعية على قرارات الأفراد والمنظمات في أوقات الأزمات.

النظرية المؤسسية

تركز على دور المؤسسات في تشكيل السياسات الاقتصادية وتأثيرها على أداء المنظمات.

نظرية المرونة

تبحث في كيفية تعزيز قدرة الاقتصادات والمنظمات على الصمود والتكيف مع الصدمات الخارجية.

نظرية التعقيد

تركز على فهم الاقتصاد كنظام معقد متفاعل، مما يساعد على تحليل ديناميكيات الأزمات الاقتصادية العالمية.

التحديات والفرص المستقبلية

1

التكيف مع التغيرات البيئية والتكنولوجية

المنظمات ستواجه تحديات متزايدة للتكيف مع التغيرات المناخية وثورة التكنولوجيا الرقمية، مما يتطلب استراتيجيات مبتكرة للصمود.

2

ز القدرة على الصمود

تطوير قدرات المنظمات على التكيف والتعافي من الصدمات الخارجية سيكون أمرًا حاسمًا لضمان استمرارية أعمالها.

3

التعاون الدولي والحوكمة العالمية

التنسيق والتعاون الدولي في السياسات الاقتصادية والمالية سيكون ضروريًا لمواجهة التحديات العالمية المشتركة.

شروط وتعليمات المشاركة في الملتقى

على كل من يرغب في المشاركة في أعمال المؤتمر أن يرسل المداخلة كاملة وفق الشروط التالية:

1. يجب ألا يتعدى الملخص (بصيغة Word) عن صفحتين، ويجب أن يتضمن المعلومات التالية:

- العنوان بلغتين؛
- الاسم، اللقب والبريد الإلكتروني للمتدخلين؛
- المحور المعني (1، 2، الخ)؛
- الإشارة بشكل واضح إلى المشكلة ، فرضيات البحث ، المنهجية المعتمدة والنتائج التي تم التوصل إليها.
- خمس كلمات رئيسية كحد أقصى؛

2.تكتب المداخلات بخط Simplified Arabic 14للعربية وبخط Times New Roman بحجم 12 للغات الأجنبية، وبهوامش 2 سم على كامل الاتجاهات، وبمسافة 1.5تباعد بين الأسطر، والمراجع بحجم 11

3. يجب ألا يتجاوز عدد المشاركين اثنين في المداخلة الواحدة.

4 . تكون التدخلات مختلطة (حضوريا وافتراضيا).

مواعيد مهمة

-آخر اجل لإرسال المداخلات كاملة : 01 سبتمبر 2024.

-اخر اجل للرد على المداخلات المقبولة و تأكيد المشاركة : 10سبتمبر 2024.

-تاريخ انعقاد المؤتمر: 6 و 7 أكتوبر 2024.

إرسال المداخلات

ينبغي إرسال الاتصالات الكاملة إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي:

CICE2024@univ-bejaia.dz

مهم

سيتم نشر المداخلات المختارة بعد إعادة تقييمها من قبل اللجنة العلمية، بموافقة المعني، في كتاب جماعي.